الفكر الصوتي عند ابن سنان الخفاجي في كتابه "سر الفصاحة" ومدى تأثير سابقيه فيه

تاريخ الاستلام: 2013/5/5 تاريخ القبول: 2014/1/19

د. محمود خريسات (*)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على ما قدّمه ابنُ سنان الخفاجي من فِكْرٍ صوتيّ في كتابه الموسوم بـ "سرّ الفصاحة "، مقارنة بما قدّمه علماءُ العربيّة القدماء، في الموضوع ذاته. ولمعرفة ذلك قام الباحث باستخلاص الأفكار الصوتيّة التي ضمّنها ابنُ سنان كتابه هذا، وعرضها ثمّ درسها، ووازنَ بيْن ما جاء فيها، وما جاء في مؤلّفات علماء السَّلف في المسائل ذاتها.

وقد ضمّن ابنَ سنان كتابه أفكارَ غيره في معظم هذه المسائل، وأقصد بذلك سيبويه في "الكتاب"، وابن جنّي في " سرّ صناعة الإعراب"، بل لقد أَخَذَ معظم هذه الأفكار أو المسائل بالنّص كما وردتْ عنهما دون أيّ تغيير يُذكَر، إلا في شيء من

(*)جامعة اليرموك-كلية الآداب-قسم اللغة العربية

التقديم أو التأخير في الأفكار أو المسائل، أو في تقديم بعض الكلمات وتأخير غيرها في المسألة الواحدة، وهذا مُبيّنٌ في مواطنه المختلفة من هذا البحث.

Abstract

Phonetic Thought in Ibn Sinan Al-Khafaji's Book, *Serrelfasaha*h and the Aaffect of the Previous on Him .

This paper aims to shedlight on Ibn Sinan Al-Khafaji's contribution to the field of phonetics, in his book *the Secret of Eloquence* "(AL-Fasaaha). The scholar compares his contribution to ancient Arab scholars' contribution in the same field. To achieve this goal, the paper extracted and studied the phonetic ideas that were included in Ibn Sinan's book, and then made a comparison between what his findings and the ancient scholars findings.

Ibn Sinan included in his book similar ideas to those used by other scholars in particular Sibawayh in the *Book*, and Ibn Jinni in *The Secret of Making Iraab*. Moreover , he has taken most of these ideas or issues as they were without changing except for some re-arrangements of some ideas or issues.

تمهيد

ابن سنان الخفاجي (423 – 466 هـ = 1032 – 1073 م) أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان، الخفاجي: شاعر، أديب، أخذَ الأدبَ عن أبي العلاء المعرّي وغيره. ونسبه في بني خفاجة الذين كانوا ينزلون (بعزاز) من أعمال حلب،

وكان أبوه من أشرافها. له ديوان شعر صغير مطبوع ببيروت سنة 1316هـ، وكتاب " سرّ الفصاحة"[1].

أمّا كتابه " سرّ الفصاحة " الذي هو موضوع هذا البحث، فقد تضمّن حديثاً مفصَّلاً عن بعض الأفكار الصوتيّة، فجاء فيه فصلٌ:" في الأصوات"، وآخرُ" في الحروف"، وثالثٌ " في الكلام". كما أطلقَ هو نفسه هذه المسمّيات على هذه الفصول. وتضمّنتْ فصول الكتاب الأخرى مسائل صوتيّة متفرّقة، وكلّ هذا سيُعرَض في أماكنه المناسبة من هذا البحث، إنْ شاء الله.

الغاية من تأليف الكتاب

بدأ ابنُ سنان الخفاجي كتابه هذا ببيان الغاية من تأليفه، فأشار إلى أنّ اختلاف الناس في معنى الفصاحة وحقيقتها وماهيّتها، كان الدافع إلى تأليف هذا الكتاب، فبعد أنْ حَمِدَ الله وأثنى عليه قال:" أمّا بعدُ: فإنّي لمّا رأيتُ الناس مُختلفين في مائيّة الفصاحة وحقيقتها، أودعتُ كتابي هذا طَرَفاً من شأنها وجملة من بيانها، وقرّبتُ ذلك على الناظر، وأوضحتُه للمتأمّل. ولم أمِلْ بالاختصار إلى الإخلال، ولا مع الإسهاب إلى الإملال، ومن الله تعالى أستمدُّ المعونة والتوفيق [2]. وأضاف:" اعلم أنّ الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة، والعلم بسرّها، فمن الواجب أنْ نُبيّن ثمرة ذلك وفائدته، لتقع الرغبة فيه"[3].

([1]) **الأعلام**، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط10، 1982، 4/ 122، **وفهرس شعراء الموسوعة الشعري**، 1/ 167 المكتبة الشاملة (نسخة الكترونيّة)، وكتاب **سرّ الفصاحة** لابن سنان الخفاجي، دراسة وتحليل، د.عبد الرزاق أبو زيد زايد، مكتبة الأنجلو المصريّة، 1976، ص11-13.

([2]) **سرّ الفصاحة**، ابن سنان الخفاجي، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي ،مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ميدان الأزهر، 1969، ص3.

([3]) **السابق والصفحة ذاتها**.

ثمّ أشار إلى تضمينه كتابه هذا بعض أحكام الأصوات وما يتّصل بها، ورأى أنّه لابدّ من التعرّض لذِكْر بعض أحوال الأصوات؛ لأنّ الكلام يتكوّن منها، قال:" ونحنُ نَذكُر قبل الكلام في معنى الفصاحة نُبَذاً من أحكام الأصوات، والتنبيه على حقيقتها، ثم نَذكُر تقطُّعها على وجهٍ يكون حروفاً متميّزة؛ ونُشير إلى طرف من أحوال الحروف في مخارجها. ثم نَدُلّ على أنّ الكلام ما انتظم منها،..... فإذا أعان الله تعالى ويسّر تمام كتابنا هذا كان مفرداً بغير نظير من الكتب في معناه"[4].

وأشيرُ هنا إلى أنّ ابنَ سنان ربّما أخذَ لفظة(مائيّة) في قوله:" مائيّة الفصاحة " من كلام ابن جنّي، وذلك في قوله:" قد فرغنا من ذكر مائيّة الأصوات والحروف والحركات وأين محلّ الحركات من الحروف...." [5] إذ لم أجد في مكتبة التراث أحداً من علماء السلف مِمّن سبق ابنَ سنان قد استعملها في هذا السياق إلا ابن جنّي، ثم ذكرها ابنُ الحاجب وبعض أصحاب المعاجم مُفسّرين لها، وذلك بعد أنْ بيّن ابنُ جنّي المقصود بها[6]. قال ابن جنّي:" وعلى هذا قالوا في النسب إلى (ما) لمّا احتاجوا إلى تكميلها اسماً محتملا للإعراب قد عرفت مائيّة الشيء، فالهمزة الآن إنّما هي بدلٌ من ألف أُلحقتْ ألف ما..." [7]. وجاء في شرح الشافية قوله:" فقولهم: مائيّة الشيء منسوب إلى ما المستفهَم بها عن حقيقة الشيء ... ومن قال ماهيّة فقد قلب الهمزة هاء لتقاربهما"[8]. وهذا ما ذكره الكفوي، قال:" وكذا الماهيّة منسوبة إلى لفظ { ما }

---

(4) **سرّ الفصاحة**، ص4.

(1) **سر صناعة الإعراب**، ابن جنّي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، 33/1.

(2) تمّ البحث في المكتبة الشاملة (نسخة محوسبة).

(3) **سر صناعة الإعراب** 802/2. وهكذا الحديث عنها في لسان العرب، باب(ما)

(4) **شرح شافية ابن الحاجب**، الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ط، 1982م، ج 2، ص37 – 38.

بإلحاق ياء النسبة بلفظ { ما } ومثل { ما } إذا أريد به لفظه تلحقه الهمزة فأصلها مائيّة؛ أيّ لفظ يُجابُ به
عن السؤال بـ (ما) قُلبتْ همزتُه هاء لما بينهما من قرب المخارج ..." [9].

وأضاف ابنُ سنان لِمَا سبق في بيان الغاية من تأليف كتابه هذا أنّ سابقيه وإنْ ألَّفوا في هذه الموضوعات، إلا أنّ مؤلّفاتهم جاءت قاصرة لم تؤدّ الغرض المطلوب منها، قال:" وذلك أنّ المتكلّمين، وإنْ صنّفوا في الأصوات وأحكامها وحقيقة الكلام ما هو، فلم يُبيّنوا مخارج الحروف، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها، ومهموسها، وشديدها، ورخوها. وأصحاب النّحو، وإنْ أحكموا بيان ذلك، فلم يذكروا ما أوضحه المتكلّمون الذي هو الأصل والأسُّ. وأهل نقد الكلام فلم يتعرضوا لشيء من جميع ذلك، وإنْ كان كلامُهم كالفرع عليه. فإذا جَمَعَ كتابُنا هذا كلّه، وأخذَ بحظّ مقنع من كل ما يحتاج الناظر في هذا العلم إليه، فهو مفرد في بابه، غريب في غرضه. وفّق الله تعالى ذلك ويسّره بلطفه ومَنِّهِ"[10].

والصفحات التالية تبيّن أنّ هذا الذي ذكَره ابن سنان غير دقيق، وربّما يجوز لنا أنْ نقول إنّه غير صحيح؛ ذلك أنّه يدّعي أن مؤلّفاتّ الذينُ سبقوه إلى هذا الموضوع الذي تناوله، جاءت قاصرة غير موَضِّحة لتفاصيل هذه المسائل، وحقيقة الأمر أنّ الذين سبقوه عالجوا هذه المسائل بصورة أفضل ممّا جاء به هو، فضلاً عن أنَّ ما جاء به في هذا الموضوع إنّما هو مأخوذٌ من مؤلّفات سابقيه أصلاً .

(5) الكليات، الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992م، ص752.
(6) سرّ الفصاحة، ص5.

فصل في الأصوات

بدأ ابنُ سنان هذا الفصل بتعريفِ الصوتِ تعريفاً لُغويّاً، قال:" الصوتُ مصدرُ صاتَ الشيءُ يَصوتُ صوتاً فهو صائت، وصوّتَ تصويتاً فهو مُصوّت. وهو عامٌّ ولا يختصُّ، يُقال: صوتُ الإنسان، وصوتُ الحمار"[11]. ثم أوْرَد مَواطن ذُكِر فيها لفظ الصوت في القرآن الكريم وأشعار العرب، ومن ذلك قوله:" وفي الكتاب الكريم: {إِنَّ أَنْكَرَ الأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ}[12].

وقال الراجز:

كأنّما أصواتها في الوادي أصواتُ حِجّ من عُمانَ غادي

وقال جرير بن عطية:

لمَّا تَذَكَّرتْ بالدَيْرَيْنِ أَرَّقَني صوتُ الدجاجِ وضرْبٌ بالنواقيسِ"[13]

ويُذكَر هنا أنّ الكلام السابق الذي ذكَره ابنُ سنان عن معنى الصوت لغةً، وأينَ وردتْ لفظة الصوتِ، إنْ في القرآن الكريم، أو في أشعار العرب مذكورٌ عند ابنِ جنّي، قال:"... الصوتُ مصدرُ صاتَ الشيءُ يصوتُ صوتاً فهو صائت، وصوّتَ تصويتاً فهو مصوّت، وهو عامٌّ غير مختصّ. يُقال سمعتُ صوتَ الرجلِ وصوتَ الحمارِ، قال الله تعالى:{إِنَّ أَنْكَرَ الأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ}[14]. وقال الشاعر: كأنّما أصواتُها في الوادي أصواتُ حِجّ من عُمانَ غادي

وقال ذو الرمة وهو من أبيات الكتاب:

كأَنَّ أَصْواتَ مِن إِيغالِهِنَّ بنا أَواخِرِ المَيْسِ أَصواتُ الفراريجِ"[15]

---

(1) سرّ الفصاحة، ص5.

(2) القمان، آية: 19.

(3) سرّ الفصاحة، ص5.

(4) القمان، آية: 19.

(5) سر صناعة الإعراب 1/9-10.

فابنُ سنان أخذَ النصّ كما هو عن ابنِ جنّي دون أيّ إشارة إلى ذلك، وانحصر التغيير عنده بـ(لا يختصُّ) بدلاً من (غير مختصّ)، و(الراجز) بدلاً من (الشاعر) و(في الكتاب الكريم) بدلاً من (قال الله تعالى) كما ورَدَ ذلك عند ابنِ جنّي، وجاء بِبيْت آخر لذي الرّمة، غير البيْت الذي ذكره ابنُ جنّي. ويُلحَظُ أنّ ابنَ جنّي قال: (وهو من أبيات الكتاب)، بيْنما لم يُشر ابنُ سنان إلى أيّ كتابٍ أفادَ منه، وبكلمة أدقّ من أيّ كتابٍ أَخَذ.

أمّا البيت الأوّل فلم أتوصّل إلى معرفة قائله، وأقوى إشارة توصّلتُ إليها بشأن نسبته إلى قائله هي قول الزجاجي مُقدّماً لهذا البيت:" أنشد ابنُ دريْد عن أبي حاتم عن الأصمعي:

الرجز كأنّما أصواتُها في الوادي أصواتُ حِجّ من عُمانَ غادي "(16).

ثمّ تكلّم ابنُ سنان على الصوت: أمذكّرٌ هو أم مؤنّثٌ، قال:" والصوت مذكَّر؛ لأنّه مصدرٌ كالضرب والقتل، وقد وَرَدَ مؤنّثاً على ضربٍ من التأوُّل. قال رويشد بن كثير الطائي:

يا أيُّها الراكب المُزْجي مَطِيَّتَهُ سائلْ بني أسدٍ ما هذه الصَوْتُ

(6) أخبار أبي القاسم الزجاجي، الزجاجي، تحقيق: عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد، 1980، ص40.

فأراد الاستغاثة "[17]. وكان ابنُ جنّي قد ذَكَرَ هذا الكلام نَصّاً، قال:" والصوت مُذكّر لأنّه مصدر بمنزلة الضرب، والقتل، والغدْر، والفقْر، فأمّا قول رُوَيْشد بن كَثير الطائي:

يا أيُّها الراكب المُزْجي مَطِيَّتَهُ سائلْ بني أسدٍ ما هذه الصَوْتُ

فإنّما أنّثه لأنّه أراد الاستغاثة. وهذا من قبيح الضرورة، أعني تأنيث المذكّر؛ لأنّه خروجٌ عن أصلٍ إلى فرع، وإنّما المُستجاز من ذلك ردّ التأنيث إلى التذكير؛ لأنّ التذكير هو الأصل، بدلالة أنّ الشيء مذكّر، وهو يقع على المذكّر والمؤنّث، فعلمتُ بهذا عموم التذكير، وأنّه هو الأصل الذي لا ينكسر"[18]. وقال الجوهري مُعقّباً على هذا البيت:" فإنّما أنَّثه لأنّه أراد به الضوضاء والجلبة والاستغاثة"[19]. والحديثُ عن هذا البيت مذكورٌ في مراجع كثيرة[20].

ثمّ ذكر ابنُ سنان الخبر المنقول عن الأصمعي، والمنسوب إلى بعض العرب، الذي أنّثَ فيه الكتاب، وهو مذكّر، قال:" كما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنّه سمع بعضَ العرب يقول، وذكَر إنساناً فقال: فلانٌ لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها، فقال له: أتقول جاءته كتابي!؟ قال: نعم أليستْ بصحيفة ؟"[21]. والخبرُ مذكورٌ عند ابن جنّي كما هو، إلا بتغيير بعض الألفاظ، قال ابن جنّي:" ومنها ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنّه سمع بعض العرب يقول، وذكر إنساناً فقال: فلانٌ لَغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلتُ له

---

(1) **سرّ الفصاحة**، ص5- 6.

(2) **سر صناعة الإعراب** 1/11- 12.

(3) **الصحاح في اللغة**، الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1979م، مادة(صوت).

(4) يُنظر مثلاً: **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الشؤون الثقافية، ط1، 1990م، 2/ 418، و**المخصّص**، ابن سيده، تحقيق لجنة إحياء التراث العربيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 2/130 .

(5) **سرّ الفصاحة**، ص6.

أتقولُ جاءته كتابي، فقال: نعم، أليس بصحيفة ؟"[22]. وهذا الخبر مذكورٌ في مراجع كثيرة[23]. ويُذكر هنا أنّ قول ابن سنان:" أليستْ بصحيفة ؟" ليس دقيقاً، فالصواب فيه أنْ يقول " أليس" لا أنْ يقول " أليست"؛ لأنّه يقصد الكتاب لا الصحيفة. علماً بأنّ الذين ذكروا هذا الخبر جميعهم قالوا " أليس " وهو الصواب. ولعلّ الخطأ يعود إلى الناشر، وليس إلى ابن سنان نفسه.

ثمَّ أضاف ابنُ سنان في المسألة ذاتها قوله:" وفي كتاب سيبويه:

إذا بَعْضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا كفَى الأَيتامَ فَقْدُ أَبي اليَتيم

لأنّ بعضَ السنين سنة. ويقال: رجلٌ صات، أي شديدُ الصوت. كما يقال: رجلٌ نال، أي كثيرُ النوال. وقولهم: لفلانٍ صيت، إذا انتشر ذِكْره، من لفظ الصوت، إلا أنَّ واوَه انقلبتْ ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. كما قالوا: قيل، من القول"[24]. وهذا الكلام واردٌ عند ابنِ جنّي، قال:" ونظير هذا في الشذوذ قوله وهو من أبيات الكتاب:

إذا بَعْضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا كفَى الأَيتامَ فَقْدُ أَبي اليَتيم "[25]

وعلّق ابن جنّي على هذا بقوله:" وهذا أسهلُ من تأنيث الصوت قليلاً؛ لأنَّ بعض السنين سنة، وهي مؤنّثة، وهي من لفظ السنين، وليس الصوت بعض الاستغاثة ولا من لفظها"[26]. وقال:" فأمّا قولهم: لفلان صيت إذا انتشر ذِكرُهُ في الناس، فمن هذا اللفظ، إلا أنَّ واوه انقلبت ياء لانكسار الصاد قبلها، وكونها ساكنة،

---

(6) **سرّ صناعة الإعراب** 1/ 12.

(7) ينظر مثلاً: **الخصائص** 2/418، **وجمهرة اللغة**: ابن دُرَيْد، تحقيق رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، 1987م. 1/173 **المحكم والمحيط الأعظم**: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، د. ت. **مقلوب بلغ**: ابن سيده، **لسان العرب**، **تاج العروس من جواهر القاموس**، **مادة لغب**.

(1) **سرّ الفصاحة**، ص6.

(2) **سرّ صناعة الإعراب** 1/ 12.

(3) **السابق** 1/ 12.

كما قالوا "ريحٌ" من الرّوْح و" قيل" من القوْل.." [27]. وهذا وسابقه ممّا يتعلّق بمعنى الصوت، وتذكيره أو تأنيثه مذكورٌ نصّاً في لسان العرب دون أيّة إشارة إلى ابن جنّي كذلك [28].

ثمّ أسهبَ ابنُ سنان بطريقة فلسفيّة في الحديث عن الصوت أعَرَضٌ هو أم جسمٌ ؟ قال:" والصوت معقول؛ لأنّه يُدرَك، ولا خلاف بيْن العقلاء في وجود ما يُدرَك. وهو عَرَض ليس بجسم، ولا صفة لجسم. والدليل على أنّه ليس بجسم، أنّه مُدرَك بحاسّة السمع، والأجسام متماثلة، والإدراك إنّما يتعلق بأخصّ صفات الذوات. فلو كان جسماً لكانت الأجسام جميعها مُدرَكة بحاسّة السمع...." [29]

وأضاف في الموضوع ذاته:" ويمكن الدلالة على أنّ الصوت ليس بجسم إذا ثبتَ أنّ الأجسام متماثلة من وجه آخر؛ وذلك أنّا ندرك الأصوات مختلفة. فالراء مخالفة للزاي، وكذلك سائر الحروف المختلفة، فإذا كانت الأجسام متماثلة والأصوات تدرَك مختلفة، فليست بأجسام. وإذا كنّا دللنا على أنّ الصوت ليس بجسم فالذي يدلّ على أنّه ليس بصفة لجسم بل هو ذات مخالفة له، أنّ الصوت لو كان صفة لم يخلُ من أنْ يكون صفة ذاتية أو غير ذاتية. ولا يجوز أنْ يكون صفة ذاتية لتجدده، وأنَّ دوامه غير واجب" [30].

والشيء اللافت للنظر أنّ حديثَ ابنَ سنان عن هذه المسألة لم أجد له أصلاً عند غيره، وذلك خلافاً لكلّ المسائل والأفكار الصوتيّة التي تناولها في كتابه هذا،

(4) سرّ صناعة الإعراب 1/ 11.
(5) يُنظر: لسان العرب، مادة (صوت).
(6) سرّ الفصاحة، ص 6.
(7) السابق والصفحة ذاتها.

فهي موجودة – في معظمها– لفظاً ومعنى عند ابن جنّي مع قليل من التأخير، أو التقديم، أو الحذف غير المُخلّ بالمعنى أو الزيادة.

وبعد أنْ أطال الحديث في هذه المسألة عاد إلى الحديثِ عن وصف الصوت، وكيف يتشكّل في القناة الصوتيّة، وكيف يخرج منها، قال:" والصوت يخرج مستطيلاً ساذَجاً حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتيْن مقاطع تثنيه عن امتداده، فيسمّى المقطع، أينما عرض له، حرفاً"(31). وهذا الكلام مذكورٌ كلّه باللفظ والمعنى عند ابنِ جنّي، لكنّ ابنَ سنان قدّم في النّصّ وأخّرَ، كي يُظهر أنَّ الفكرة له وليستْ مأخوذة عن غيره. قال ابنُ جنّي في هذه المسألة:" اعلم أنّ الصوت عَرَضٌ يخرج مع النَّفَس مستطيلاً متّصلاً حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتيْن مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطع، أينما عرض له، حرفاً، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها"(32).

وأضاف ابنُ جنّي في المسألة ذاتها قائلاً:" ولأجلِ ما ذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها التي هي أسبابُ تبايُن أصدائها، ما شبّه بعضُهم الحلقَ والفمَ بالنّاي، فإنَّ الصوت يخرج فيه مستطيلاً أملسَ ساذَجاً، كما يجري الصوت في الألف غُفْلاً بغير صنعة، فإذا وَضَع الزامر أنامِله على خُروق النّاي المنسوقة، وراوح بيْن عمله اختلفت الأصوات وسُمع لكلّ خَرْقٍ منها صوتٌ لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قُطِعَ الصوت في الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة"(33). فالملاحظ أنّ كلام ابنِ سنان السابق مُتضمَّنٌ في كلام ابنِ جنّي في هذه المسألة.

(5) سرّ الفصاحة، ص12.
(1) سرّ صناعة الإعراب 1/6.
(2) السابق 1/8-9.

وأضاف ابن سنان في المسألة ذاتها قائلاً:" والحروف تختلف باختلاف مقاطع الصوت، حتى شَبَّه بعضُهم الحلق والفم بالناي؛ لأنّ الصوت يخرج منه مستطيلاً ساذجاً، فإذا وُضِعَتْ الأنّامل على خروقه ووقعتْ المزاوجة بينها سُمِعَ لكل حرف منها صوت لا يُشبه صاحبه، فكذلك إذا قُطِع الصوت في الحلق والفم، بالاعتماد على جهات مختلفة، سُمعتْ الأصوات المختلفة التي هي حروف. ولهذا لا يوجد في صوت الحجر وغيره؛ لأنّه لا مقاطع فيه للصوت، وليس يحتاج إلى حصر الحروف التي يتعلق بها. وإنّما الغرض ذكر ما في اللغة العربية التي كلامنا عليها؛ لأنّ في غيرها من اللغات حروفاً ليست فيها، كلغة الأرمن وما جرى مجراها"[(34)]. فهذا واردٌ عند ابن جنّي لفظاً ومعنىً بشيءٍ من الاختلاف في الألفاظ تقديماً أو تأخيراً أو تغييراً لم يؤثّر في المعنى، كما هو في كلام ابن جنّي السابق.

فصل في الحروف

بدأ ابنُ سنان هذا الفصل ببيان المقصود بالحرف بشكل عامّ، والمعاني التي استُخدِم فيها لفظُ الحرف في غير الجانب الصوتيّ، قال:" الحرفُ في كلام العرب، يُراد به حدُّ الشيء وحدّته. ومن ذلك حرف السيف إنّما هو حدُّه وناحيته. وطعام حريف: يراد به الحدّة. ورجل محارف أي محدود عن الكسب. وقولهم: انحرف فلان عن فلان؛ أي جعل بيْنه وبيْنه حدّاً بالبعد".[(35)] وهذا هو معنى الحرف كما جاء في المعاجم اللغويّة. جاء في لسان العرب:" أنّ الحَرْفَ في الأَصل الطَّرَفُ والجانِبُ، وبه سُمّي الحَرْفُ من حروف الهِجاء،.... وحَرْفا الرأْس شِقاه، وحرف السفينة والجبل جانبهما، والجمع أَحْرُفٌ،..... وروى الأَزهريُّ عن أَبي الهيثم قال: أَمّا تَسمِيَتُهم الحرْف

(3) سرّ الفصاحة، ص16.

(1) سرّ الفصاحة، ص13.

حرْفاً، فحرف كل شيء ناحيته كحرف الجبل والنهر والسيف وغيره"[36]. وذكر صاحب تاج العروس أنّ الحرف هو أحدُ حروف الهجاء العربيّة، قال:" الحَرْفُ: وَاحِدُ حُرُوفِ التَّهَجِّي الثَّمَانيَةِ والعِشْرين، سُمِّيَ بالحَرْفِ الذي هو في الأَصْلِ الطَّرَفُ والجانبُ"[37]. وكلام ابن سنان السابق ذَكَرَه ابنُ جنّي لفظاً ومعنى، قال:" وأمّا الحرفُ فالقول فيه وفيما كان من لفظه أنّ (ح ر ف) أينما وقعتْ في الكلام يُراد بها حدُّ الشيء وحدّته، من ذلك حرف الشيء إنّما هو حدّه وناحيته. وطعام حِرّيف يُراد به حدّته، ورجل محارف؛ أي محدود عن الكسب والخير.... وقولهم انحرف فلانٌ عنّي من هذا أيضًا، كأنّه جعل بيني وبيْنه حدّاً بالبعد"[38]. فإذا كان ابنُ جنّي قد قال :(انحرف فلانٌ عني من هذا أيضاً، كأنّه جعل بيْني وبيْنه حدّاً بالبعد)، فقد قال ابنُ سنان:" وقولهم: انحرف فلانٌ عن فلان؛ أي جعل بيْنه وبيْنه حدّاً بالبعد". كما ذُكِرَ قبل قليل.

وأضاف ابنُ سنان في المسألة ذاتها قائلاً:" سُمّيَت الحروف حروفاً؛ لأنّ الحرف حدُّ منقطع الصوت. وقد قيل: إنّها سُمّيَت بذلك؛ لأنّها جهات للكلام ونواح، كحروف الشيء وجهاته"[39]. وهذا واردٌ عند ابنِ جنّي، قال:" ومن هنا سُمّيَت حروفُ المعجمِ حروفاً؛ وذلك أنَّ الحرف حدُّ منقطع الصوت، وغايته، وطرفه كحرف الجبل ونحوه. ويجوز أنْ تكون سُمّيَت حروفاً؛ لأنّها جهات للكلم ونواح كحروف الشيء وجهاته المحدقة به"[40].

---

(2) لسان العرب، مادة (حرف) وينظر: القاموس المحيط، وتاج العروس، مادة (حرف).

(3) تاج العروس ، مادة (حرف).

(4) سرّ صناعة الإعراب 12- 13.

(5) سرّ الفصاحة، ص13.

(6) سر صناعة الإعراب 14/1.

وأضاف ابنُ سنان في المسألة ذاتها قائلاً:" فأمّا قولهم في القراءة: حرف أبي عمْرو من القُرّاء وغيره، فقد قيل فيه: إنَّ المُراد أنَّ الحرف كالحدّ ما بيْن القراءتيْن. وقيل أيضاً: إنَّ الحرف في هذا القول؛ المُراد به الحروف كما قال الله تعالى: { وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا }[41]؛ أي والملائكة. وكقولهم: أهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ؛ أي الدنانير والدراهم. والمعنى: أنَّ القارئ يؤدّي حروف أبي عمْرو بأعيانها من غير زيادة ولا نقصان"[42].

وكان ابنُ جنّي قد قال في الموضوع ذاته:" ومن هذا قيل فلانٌ يقرأ بحرف أبي عمْرو وغيره من القراء؛ وذلك لأنَّ الحرف حدّ ما بيْن القراءتيْن وجهته وناحيته. ويجوز أيضاً أنْ يكونَ قولهم حرف فلان يراد به حروفه التي يقرأ بها؛ أي القارئ يؤديها بأعيانها من غير زيادة ولا نقص فيها، فيكون الحرف في هذا وهو واحد واقعاً موْقع الحروف، وهي جماعة كقوله تعالى:{ وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا }[43] ؛ أي والملائكة، وقوله سبحانه: { وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا }[44]؛ أي والملائكة، وكقولنا: (أهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ)؛ أي الدنانير والدراهم"[45].

ثمَّ قال ابنُ سنان في الموضوع ذاته:" ومنه سُمّيَ مكسب الرجل حرفة، لأنّه الجهة التي انحرف إليها. وسَمَّوْا الميل مِحرافاً؛ لدقّته. وأنشد أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد:

كما زَلَّ عَنْ رَأس الشّجِيج المُحَارِف[46].

---

(7) الحاقة، الآية: 17.

(8) سر الفصاحة، ص13

(1) الحاقة، الآية: 17.

(2) الفجر، الآية: 22

(3) سر صناعة الإعراب 1/ 14-15 .

(4) هو من قول الكميت: يزلّ قُعُودُ الرَّحلِ عن دأباتها كما زَلَّ عَنْ رَأسِ الشّجيجِ المُحَارِفِ

والتحريف في الكلام، المَيْل والانحراف. قال الله تعالى:{ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ}[47].

ثمّ بيّن ابنُ سنان سببَ إطلاق أهل العربيّة على الأدوات مصطلح الحروف، فقال:" أمّا تسمية أهل العربيّة أدوات المعاني، نحو: مِنْ، وقَدْ، حروفاً فإنّهم زعموا أنّهم سمَّوْها بذلك؛ لأنّها تأتي في أوّل الكلام وآخره، فصارت كالحروف والحدود له. وقد قال بعضُهم: إنّما سُمّيَت حُروفاً لانحرافها عن الأسماء والأفعال. وهي عندنا نحن كلام؛ لأنّها منتظمة من حرفيْن فصاعداً"[48].

وكان ابنُ جنّي قد سبقه إلى ذلك، قال:" ومِن هذا سَمّى أهلُ العربية أدوات المعاني حروفاً نحو: (من، وقد، وفي، وهل، وبل)؛ وذلك لأنّها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له "[49].

وأضاف ابنُ سنان في هذا الموضوع حول سبب تسمية العرب حروف المعجم بهذا الاسم قائلاً:" وأمّا قولهم للحروف التي في لغة العرب حروف المعجم، فليس بصفة للحروف؛ لأنَّ ذلك يَفسد من وجهيْن، أحدهما: امتناع وصف النكرة بالمعرفة، والثاني: إضافةُ الموصوفِ إلى صفته، والصفة عند النحويين هي الموصوف في المعنى، ومحال أنْ يُضاف الشيء إلى نفسه. إلا أنَّ أبا العباس المبرّد ذهب في ذلك إلى أنَّ المُعجم بمنزلة الإعجام، كما تقول: أدخلتُه مُدخلا؛ أي إدخالا. وكما حكى أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش: أنَّ بعضَهم قرأ:{ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرَمٍ }[50] بفتح الراء؛ أي من إكرام. فكأنّهم قالوا – على هذا الوجه: حروف الإعجام"[51].

(5) النساء، الآية: 46، والمائدة، الآية: 13/ والنّص في سرّ الفصاحة، ص14.

(6) سر الفصاحة، ص14.

(7) سرّ صناعة الإعراب 15/1.

(1) الحج، الآية: 18.

(2) سرّ الفصاحة، 14-15.

وكلّ هذا ذكره ابنُ جنّي، قال:" إنْ سأل سائلٌ فقال: ما معنى قولنا حروف المعجم؟ هل المعجم صفة لحروف هذه أو غير وصف لها؟ فالجواب أنَّ المعجم من قولنا حروف المعجم لا يجوز أنْ تكون صفة لحروف هذه من وجهيْن:

أحدهما: أنَّ حروفاً هذه لو كانت غير مضافة إلى المعجم لكانت نكرة والمعجم معرفة، كما ترى، ومحال وصف النكرة بالمعرفة.

والآخر: أنَّ الحروف مضافة إلى المعجم، ومحالٌ أيضاً إضافة الموصوف إلى صفته، والعلّة في امتناع ذلك أنَّ الصفة هي الموصوف على قول النحويين في المعنى، وإضافة الشيء إلى نفسه غير جائزة..... والصواب في ذلك عندنا ما ذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد – رحمه الله – من أنَّ المعجم مصدر بمنزلة الإعجام، كما تقول أدخلته مُدخلا وأخرجته مَخْرَجا؛ أي إدخالاً وإخراجاً. وحكى أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش أنَّ بعضهم قرأ: :{ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ }[52] بفتح الراء؛ أي من إكرام فكأنّهم قالوا هذه حروف الإعجام"[53]. فهذا كلام ابن جنّي موافق من حيث المعنى والمضمون لما ذكره ابن سنان، دون أنْ يُشير ابن سنان إلى أيّ شيءٍ من هذا.

ثمَّ تكلّم ابنُ سنان عن معنى العُجْمَة، وجاء حديثُه عن هذه المسألة موافقاً أيضاً لحديث ابنِ جنيّ عنها، إلا أنَّ ابن سنان قدّم في النصّ وأخّر ليُظهر للقارئ العاديّ أنّ الكلام له، لكنّه في واقع الحال لم يأتِ بشيء غير الذي أتى به ابن جنّي في هذه المسألة. قال ابنُ سنان:" فإذا قيل أعجَمتُ الكتابَ فمعناه أزلتُ إبهامه، كما يقال أشكيتُه إذا أزلتُ ما يشكوه؛ لأنَّ هذه اللفظة في كلام العرب للإبهام والخفاء. ومنه:

(3) الحج الآية: 18.

(4) سرّ صناعة الإعراب 1/33-35.

رجل أعجم. وقال النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم:" جُرْحُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ"[54]، يريد البهيمة. وعَجَم الزبيب وغيره؛ أي المستتر فيه. وسَمَّوْا صلاتَيْ الظهر والعصر: عَجْماوَيْن؛ لأنّه لا يُفصح بالقراءة فيهما"[55].

وقال ابنُ جنّي:" اعلم أنَّ (ع ج م) إنّما وقَعتْ في كلام العرب للإبهام والإخفاء وضد البيان والإفصاح، من ذلك قولهم رجل أعجم وامرأة عجماء إذا كانا لا يُفصحان ولا يُبينان كلامهما، وكذلك العُجْمُ والعَجَمُ، ومن ذلك قولهم عَجَمُ الزبيب وغيره، وإنّما سُمّيَ عَجَماً لاستتاره وخفائه بما هو عَجَم له، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم:" جُرْحُ الْعَجْمَاءِ جُبَار"، يُراد به البهيمة؛ لأنَّها لا توضح عمَّا في نفسها. ومن ذلك تسميتهم صلاتَيْ الظهر والعصر العجْماوَيْن لمّا كانتا لا يُفصح فيهما بالقراءة "[56]. وقال:" على أنّ تصريف (ع ج م) في كلامهم موضوعٌ للإبهام وخلاف الإيضاح"[57] وقال:" فكذلك أيضاً يكونُ قولنا أعجَمتُ الكتابَ؛ أي أزلتُ عنه استعجامه"[58] وهذا الكلام موجود كذلك في كتابه(الخصائص)،

قال:" جُرْحُ الْعَجْمَاءِ جُبَار"؛ لأنَّ البهيمة لا تُفصح عمّا في نفسها. ومنه قيل لصلاة الظهر والعصر: العجماوان؛ لأنّه لا يُفصح فيهما بالقراءة. وهذا كلُّه على ما تراه من الاستبهام، وضد البيان. ثمَّ إنَّهم قالوا: أعجَمتُ الكتابَ إذا بينتُه وأوضحتُه. فهو إذاً لسلب معنى الاستبهام لا إثباته"[59].

(5) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ عَنْ مَالِكٍ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ مَالِكٍ. السنن الكبرى للبيهقي، 8 / 343.

(6) سرّ الفصاحة، 15-16

(1) سرّ صناعة الإعراب، 1/ 36

(2) السابق 1/ 37.

(3) السابق 1/ 38-39

(4) الخصائص 2/418.

ثمّ بدأ ابنُ سنان بتفاصيل المسألة(حروف العربيّة)، حيث ذَكَرَ حروف العربيّة التسعة والعشرين مرتّبة على المخارج، قال:" فحروفُ العربية تسعة وعشرون حرفاً، وهي: الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والضاد والجيم والشين والياء واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو. فهذا ترتيبها في المخارج"[60]. وهذا مذكور نصّاً عند سيبويه وابن جنّي، قال سيبويه:" فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو"[61]. فلا فرق بيْن النّصّيْن إلا في قول ابنِ سنان: فحروف العربيّة، بيْنما قال سيبويه: فأصل حروف العربيّة، حيث حذفَ ابنُ سنان كلمة (أصل)، وقدّم القاف على الكاف، بيْنما جاءت الكاف قبل القاف عند سيبويه.

أمّا ابنُ جنّي فجاء هذا النصّ عنده مجزّأً في موضعيْن، قال:" اعلم أنّ أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً فأوّلها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم..." [62]. وقال في موضع آخر:" ذِكْرُ الحروف على مراتبها في الاطّراد وهي: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين، والياء، والضاد، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء،

(5) **سرّ الفصاحة**، ص16.

(6) **الكتاب** 4/431. وهذا الكلام وارد بالنصّ أيضاً عند ابن السراج، ينظر: **الأصول في النحو**، ابن السراج تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988، 3/ 399.

(7) **سرّ صناعة الإعراب** 1/ 41.

والباء، والميم، والواو، فهذا هو ترتيب الحروف على مذاقها وتصعّدها"[63]. والاختلاف في ترتيب الحروف بيْن ابنِ جنّي وابنِ سنان ينحصر في أنّ ابنَ جنّي جعل الضاد بعد الياء، بيْنما جعلها ابنُ سنان متقدّمة على الجيم والشين والياء. ولم يُشر ابنُ سنان إلى أنّه أخذ عن سيبويه أو ابن جنّي، أو أفاد من أيٍّ منهما في هذه المسألة.

ثمّ ذَكَرَ ابنُ سنان رأيَ المبرّد في أنّ الهمزة لا تُعدّ حرفاً من حروف العربيّة؛ لأنّ شكلها الكتابيّ يتغيّر باختلاف مواقعها من الكَلم، قال:" وكان أبو العباس محمد بن يزيد المُبَرِّد لا يعتدّ بالهمزة، ويجعل الحروفَ ثمانيةً وعشرين حرفاً. وقوله هذا عند النحويين مرفوض، واعتلاله بأنّ الهمزة لا صورة لها مُستكره غير مرضيّ؛ لأنَّ الاعتبار باللفظ دون الخطّ وهي ثابتة فيه. ولو أنَّ العرب لا خطّ لها كغيرها من الأُمَم، لم يمنع ذلك من الاعتداد بجميع هذه الحروف المذكورة"[64].

وهذا الرأي واردٌ عند ابنِ جنّي كما جاء عند ابنِ سنان، قال:" إلا أبا العباس فإنّه كان يعدّها ثمانية وعشرين حرفاً، ويجعل أوّلها الباء، ويدع الألف من أوّلها، ويقول هي همزة لا تثبتُ على صورة واحدة، وليستْ لها صورة مستقرة، فلا أعتدّها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة. وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضيّ منه عندنا"[65].

وما ذهب إليه ابن سنان من أنّ العبرة في اللفظ دون الخطّ هو رأي صحيحٌ، فالدرس الصوتي يهتمّ كثيراً بالمنطوق، وقلّما يهتمّ بالمكتوب؛ فالمنطوق أسبق من المكتوب، وأكثر منه، والمنطوق أصلٌ والمكتوب فرعه.والمنطوق هو الممثّل الصحيح للكلام من الناحية الصوتيّة. ومن هنا فإنّ ابن جنّي لم يقبل رأي أبي العباس، قال:"

(1) سرّ صناعة الإعراب 1/ 45.
(2) سرّ الفصاحة، ص 16-17.
(3) سرّ صناعة الإعراب 1/41.

وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضيّ منه عندنا". وتابعه ابن سنان في هذا الرأي.

وبعد ذلك تكلّم ابنُ سنان عن الألف، وما قاله عنها إنّما هو في الحقيقة رأيُ ابن جنّي، قال ابنُ سنان:" فأمّا الألف التي هي ساكنة أبداً، فقد قالوا: إنَّ واضع الخط(و، لا، ى) أتى بـ(لا) على وزن (ما)؛ لأنّ الألف ساكنة لا يصحُّ الابتداء بها، فجاء بحرفٍ قبلها ليمكن النطق بها، ويقع تمثيل ذلك. وليس غرضه أنْ يُبَيّنَ كيفَ يتركّب بعض هذه الحروف من بعض، كما يقول المعلّمون: لام ألف. ولو أراد أنْ يُبَيّن التركيب لبيّنه في سائر الحروف، ولم يقتصر على الألف مع اللام.." [66]. وكان ابنُ جنّي قد ذَكَرَ ذلك قبله، قال:" واعلم أنَّ واضع حروف الهجاء لمّا لم يُمكنْه أنْ يَنطقَ بالألف التي هي مدّة ساكنة؛ لأنّ الساكن لا يُمكن الابتداء به، دعمها باللام قبلها متحرّكة؛ ليُمكن الابتداء بها فقال: هـ ، و، لا، ي. فقوله (لا) بزنة (ما) و(يا). ولا تقلْ كما يقول المعلمون:" لام ألف"؛ وذلك أنّ واضع الخطّ لم يُرد أنْ يُرينَا كيف أحوال هذه الحروف إذا تركَّبَ بعضُها مع بعض، ولو أراد ذلك لعرفنا أيضاً كيف تتركَّب الطاء مع الجيم، والسين مع الدال، والقاف مع الطاء، وغير ذلك ممّا يطول تعداده، وإنّما مراده ما ذكرتُ لكَ من أنّه لمّا لم يمكنه الابتداء بالمَدَّة الساكنة ابتدأ باللام، ثم جاء بالألف بعدها ساكنة ليصحَّ لك النطق بها، كما صحَّ لك النطق بسائر الحروف غيرها وهذا واضح"[67].

ثمّ ذكر ابنُ سنان بعد ذلك رأي ابن جنّي في سبب اختيار العرب للام مع الألف (لام ألف)، وأشار هذه المرّة إلى ابنِ جنّي، قال:" وقد قال أبو الفتح عثمان بن

(4) سرّ الفصاحة، ص17.

(1) سرّ صناعة الإعراب 1/43-44، وسر الفصاحة، ص 17.

جني: إنهم إنّما اختاروا لها حرف اللام دون غيره من الحروف؛ لأنّ واضع الخط أجراه في هذا على اللفظ؛ لأنّه أصل للخطّ، والخطُّ فرعٌ عليه، فلمّا رآهم وقد توصّلوا إلى النطق بلام التعريف بأنْ قدَّموا قبلها ألفاً، نحو: الغلام والجارية، لمّا لم يُمكن الابتداء باللام الساكنة، كذلك أيضاً قدّم قبل الألف في (لا) لاماً توصُّلاً إلى النطق بالألف الساكنة، وكان في ذلك ضَرْبٌ من المعارضَة[68] بيْن الحرفيْن"[69] .

وأمّا قول ابنِ جنّي في هذه المسألة فهو:" فإنْ قال قائلٌ فَلِمَ اختيرتْ لها اللام دون سائر الحروف؟ وهلا جيء لها بهمزة الوصل، كما فعلتْ العربُ ذلك بالساكن لمّا لم يُمكن ابتداؤه، نحو: اضرب، اذهب، انطلق، وغير ذلك؟ فالجواب أنّ همزة الوصل لو جيء بها قبل الألف توصّلا إلى النطق بالألف الساكنة لما أمكَن ذلك، ولأدّتهم الحالُ إلى نقض الغرض الذي قصدوا له، وذلك أنَّ همزة الوصل كانت تأتي مكسورة كما جرت العادة فيها، ولو كُسِرتْ قبلها لانقلبتِ الألف ياءً لانكسار ما قبلها، فكُنتَ تقول:(إي) [70]، فلا تصل إلى الألف التي اعتمدتها. فلمّا لم يَجُز ذلك عدلوا إلى اللام من بيْن سائر الحروف لما أذكره لك إنْ شاء الله. وذلك أنَّ واضع الخط أجراه في هذا على اللفظ؛ لأنّه أصل للخطّ، والخطُّ فرع على اللفظ. فلمّا رآهم قد توصّلوا إلى النطق بلام التعريف بأنْ قدّموا قبلها ألفاً نحو الغلام والجارية لمّا لم يُمكن الابتداء باللام الساكنة كذلك أيضاً، قدّم قبل الألف في (لا) لاماً توصّلا إلى النطق بالألف الساكنة، فكان في ذلك ضربٌ من المعاوضة بيْن الحرفين وهذا بإذن الله غير مشكل"[71].

---

(2) هكذا وردت بالراء(المعارضة) وهي عند ابن جنّي بالواو(المعاوضة) وهذا هو الصحيح؛ لأنّ المعنى يقتضي ذلك.

(3) سرّ الفصاحة، ص17.

(4) يُنكر أنّ الياء هنا جاءت في سرّ صناعة الإعراب مضبوطة بالسكون(إيْ)، وهذا غير صحيح، وإنّما الصحيح أنّها ياء مدّ(حركة) والحركة لا تحتمل السكون، كما أنّها لا تحتمل الحركة كذلك.

(5) سرّ صناعة الإعراب 1/44.

ويُشار هنا إلى أنَّ ما ذَكره ابن سنان بخصوص الألف من أنّها ساكنة أبداً، وما قاله عنها ابن جنّي من أنّها مدّة ساكنة، غير دقيق، فالألف حركة وليست ساكناً، ولا مَدّة ساكنة، فالمَدّة حركة، والحركة لا تكون ساكنة ولا تُسكّن.

وقال في موطن آخر خلال حديثه عن إلحاق اللام بالحروف وأنّ ذلك يكون في موضعيْن:" واعلم أنّ اللام قد لحقتْ من الحروف موضعيْن جاءتْ في أحدهما للتوكيد، ....، والثاني منهما قولُنا في حروف المعجم (هـ و لا ي)، ولا يُقال هنا لام ألف كما يقول المعلمون، إنّما يُقال: (لا يَ). ووجه ذلك أنّ ألف (لا) إنّما هي المَدّة الساكنة في نحو: قامَ، وحمار، وكتاب، ولا يمكن الابتداء بهذه الألف؛ لأنّها لا تكون إلا مَدّة ساكنة. وأرادوا النطق بها كما أرادوا النطق بسائر حروف المعجم غيرها، فدعَمها واضع الهجاء بحرف يقع الابتداء به، وهو اللام، توصُّلاً إلى النطق بها ساكنة بحالها، فقال: (لا). ....، فلمّا كانت الألف التي هي مدة ساكنة لا يمكن الابتداء بها، وأرادوا مع ذلك ذوق جَرْسها قدّموا أمامها اللام ليقع الابتداء بها، وتذاق الألف ساكنة على جنسها فقالوا: (وَ لا يَ). فقولنا: (لا) كقولنا (ما) و(ها) في التنبيه، و(يا) في النداء و(وا) في الندبة. فإن قال قائل فإذا كان الأمر كذلك فلم خُصّتْ اللام بالابتداء في هذا الموضع دون غيرها من سائر الحروف، فالجواب أنّ واضع حروف المعجم أجرى هنا الخطّ على مذهب اللفظ وقَفا في ذلك سنّة العرب؛ وذلك أنّه رأى العرب لمّا أرادت النطق بلام المعرفة وهي ساكنة مبتدأة توصلت إلى ذلك بأنْ ألحقتها الألف المتحركة ليقع الابتداء بها، وذلك قولهم الغلام والجارية، فكما أدخلوا الألف المتحركة في هذا ونحوه ليقعَ الابتداء بها، كذلك أدخل واضع الحروف اللام المتحركة على الألف الساكنة لمّا لم يمكن الابتداء بها، فقال: (لا) فهذا هنا كذلك ثمة.

فإن قال قائل: فإنَّ أصل حركة الحرف المُدخل للابتداء به إنّما هو الكسر نحو اذهب انطلق امشِ استخرج اقتطع، ولا تُضمُّ هذه الهمزة إلا إذا كان ثالثُها مضموماً نحو اقتل انقطع بزيد، فهلا إذا كان الأمر كذلك أدخلت اللام على الألف مكسورة كما كُسرت الهمزة في الأمر الشائع المطّرد على ما ذكرناه آنفا؟

فالجواب عن ذلك من وجهين: أحدهما أنَّ اللام في قولنا (لا) إنّما هي مشبّهة بالهمزة اللاحقة للام المعرفة نحو الغلام والجارية وتلك الهمزة أبداً مفتوحة فكذلك فُتحتْ لام (لا)، والوجه الآخر أنّهم لو جاءوا باللام مكسورة كالعادة في ما أُدخل للابتداء به في غالب الأمر لوجب قلب الألف ياء لانكسار اللام قبلها، فكان يلزم أنْ يُقال (لي) فيُصار إلى لفظ الياء، وليس إلى هذا قصد الواضع للحروف، وكذلك لو ضمَّ اللام لوجب أنْ تنقلب الألف واواً لانضمام اللام قبلها، فيُقال (لو)، وهذا في الامتناع كالذي قبله فمن هنا وجب أيضاً أنْ تكون لام (لا) مفتوحة لتصحّ الألف المقصودة بعدها؛ إذ كانت الألف لا يكون ما قبلها أبداً إلا مفتوحاً"[72].

صحيحٌ أنّ اللام في هذا الموقع لا يصحُّ أنْ تكون إلا مفتوحة، حتى تبقى الألف على صورتها دون أنْ يُصار إلى قلبها واواً أو ياءً، كما ذكر ابن جني، لكّن فكرة المعاوضة بين همزة الوصل في" أل" التعريف، واللام في" لام ألف"، غير مقبولة عندي من حيث المبدأ[73]. ثمَّ إنَّ المعاوضة التي تكلّم عليها ابن جنّي جرت بيْن همزة الوصل واللام، وليس بيْن الألف واللام. والألف لا تكون في بداية كلمة عربيّة قط؛ ذلك أنّ الألف حركة، والحركة الخالصة لا يُبتدأ بها في العربيّة، لا في بداية الكلمة، ولا في بداية المقطع حيثما وقع.

---

(1) **سرّ صناعة الإعراب** 1/409-411.

(2) يُنظر في هذه المسألة: **أسس الدرس الصوتي بيْن سيبويه وابن جني**، محمود خريسات، مجلّة كلّية الدراسات الإسلاميّة والعربيّة، دبي، ع34، 2007، ص359.

وهذا ممّا ذهب إليه ابن سنان في رفضه لفكرة المعاوضة هذه، قال:" ويُمكن عندي أنْ يُعتَرض على هذا القول بأنْ يُقال: إنَّ التي مع اللام في الرجل والجارية هي الهمزة وليستْ الألف الساكنة التي جاءت اللام معها في (لا)، فكيف تجعل العلة في ورود اللام هنا مع الألف ورود الهمزة هناك مع اللام، وليس بيْن الموضعيْن تناسبٌ ولا معارضة[74] كما ذكرت؟ وهل يصحُّ أنْ يُقال: إن الألف الساكنة التي لا يمكن أنْ يُبتَدأُ بها في النطق بل يحتاج إلى حرف قبلها يتوصَّل بها إلى النطق بلام التعريف التي هي ساكنة مثلها، وكلّ من الحرفيْن يحتاج إلى ما يحتاج إليه الآخر؟ فإنْ قال: إنَّ الهمزة التي مع اللام في الرجل هي ألف على الحقيقة، وهي التي بعد اللام في قولهم: (لا)، وإنْ كانت ساكنة هناك، قيل له فما وجه إنكارك وإنكار أصحابك على أبي العباس المُبَرِّد أنّه لم يعتد بالهمزة في الحروف بل جعلها ثمانية وعشرين حرفاً فقط، أو ليس هذا منكم إنكار للهمزة رأساً؟ وليس يحظر أنْ يُجاب عن هذا الكلام إلا بأنَّ كافّة النحويين يُطلقون على الهمزة التي مع لام التعريف أنّها ألف، ومثل هذا لا يُقنع؛ لأنّ التعليل فيما ذكره أبو الفتح إذا قصر على الشبه في الاسم ضعف جداً واطرح"[75].

وأمّا رأي ابن سنان في هذه اللام المجتلبة مع الألف (لام ألف)، فهو أنّها إنّما جيء بها دون غيرها لغير علّة، بعدما تعذّر مجيء همزة الوصل في هذا الموطن، قال:" فأمّا نحن إذا سُئلنا عن العلّة في إيراد اللام مع الألف للتوصل بحرف مُتَحَرِّك دون غيرها من الحروف، فمن جوابنا أنّ الغرض كان إيراد حرف مُتَحَرِّك للتوصل به، والعادة جارية في مثل هذا الموضع بمجيء همزة الوصل كما جاءت في نحو اذهب

(1) هكذا وردت والصواب فيها معاوضة من التعويض.
(2) سرّ الفصاحة، ص 17-18.

وغيره، فمنع من ذلك ما ذكره أبو الفتح من أنّها تأتي مكسورة، ولو جاءت قبل الألف مكسورة؛ لانقلبت الألف ياء؛ لانكسار ما قبلها، وانتقض الغرض. فلمّا خرجت الهمزة بهذه العلة التي ذكرها كانوا في غيرها من الحروف بالخيار؛ أي حرف مُتَحَرِّك وردَ صحَّ به الغرض، فأتَوْا باللام لغير علّة، كما خصَّ واضع الخط بعض الحروف بشكل دون بعض لغير سبب. وأمثال هذا الذي لا يعلَّل كثيرة لا تُحصى"(76).

ثمَّ تحدّث ابنُ سنان عن الحروف الفروع: المُستَحسَنة، وغير المُستَحسَنة، التي تكون بها حروف العربيّة – مع الثماني والعشرين الأصول– اثنين وأربعين حرفاً، ولم يأتِ في هذه المسألة بغير ما أتى به السابقون المؤسّسون للدرس الصوتيّ، ومن ذلك سيبويه وابن جنّي. قال ابنُ سنان عن الحروف الستّة المُستَحسَنة:" ويَلحق هذه الحروف التي ذكرناها حروفٌ بعضُها يَحسُن استعماله في الفصيح من الكلام، وبعضُها لا يحسُن، فالتي تَحسُنُ ستّة أحرف، وهي: النون الخفيفة التي تخرج من الخيشوم، والهمزة المخفّفة، وألف الإمالة، وألف التفخيم، وهي التي بها يُنحى نحو الواو، وذلك كقولهم في الزكاة: الزكاوة، والصاد التي كالزاي نحو قولهم في مصدر مزدر، والشين التي كالجيم، نحو قولهم في أشدق أجدق"(77).

وهذا الكلام واردٌ في مُجْمَلِه عند سيبويه وابن جنّي، دونَ فارقٍ يُذكَر، قال سيبويه عن هذه المجموعة من الحروف:" وتكون خمسةً وثلاثين حرفاً بحروف هُنَّ فروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرةٌ يؤخَذُ بها وتُستَحسَن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بيْن بيْن، والألف التي تُمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، يعنى بلغة أهل

(3) السابق، ص 18-19.
(1) سرّ الفصاحة، ص 19.

الحجاز، في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة"[78]. وقال ابنُ جنّي في المسألة ذاتها:" واعلم أنَّ هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستةُ أحرف تتفرّع عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفاً، وهذه الستة حسنة يُؤخَذ بها في القرآن، وفصيح الكلام، وهي: النون الخفيفة ويُقال الخفيّة، والهمزة المخفّفة، وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي"[79].

وتجدر الإشارة هنا إلى قول سيبويه عن هذه المجموعة من الأصوات:" بحروف هُنَّ فروعٌ"، وقول ابن جني عنها:" قد تلحقها ستةُ أحرف تتفرّع عنها". فهذه إشارة صريحة وواضحة إلى أنّ علماء السلف كانوا يعرفون أنّ غير الأصوات الأصول هي فروع منها(من الأصول)؛ أي إنّهم يعرفون فكرة التنوّعات الألوفونيّة التي تكلّم عليها علماء اللغة المحدثون، خلال حديثهم عن نظريّة الفونيم. وبهذا فإنّ علماء العربيّة القدماء قد سبقوا المحدثين من علماء اللغة من غير العرب، ومن تابعهم من علماء العرب إلى هذه الفكرة.

وقال عن الحروف غير المُستَحسَنة:" والحروف التي لا تُستحسن ثمانية، وهي: الكاف التي بيْن الجيم والكاف، نحو كلهم عندك، والجيم التي كالكاف، نحو قولهم للرجل ركل، والجيم التي كالشين، نحو قولهم خرشتُ، والطاء التي كالتاء، كقولهم طلب، والضاد الضعيفة، كقولهم في أثرد أضرد، والصاد التي كالسين في قولهم صدق، والظاء التي كالثاء، كقولهم ظلم، والفاء التي كالباء، كقولهم فرند"[80]. وقد

(2) الكتاب 4/432.
(3) سرّ صناعة الإعراب 1/46.
(4) سرّ الفصاحة، ص17.

تكلّم السيوطي على هذه الحروف، وبيّن أنّها ليست عربيّة الأصل، وإنّما هي ناتجة عن التعريب[81].

وهذا الكلام واردٌ عند سابقيه أيضاً، قال سيبويه:" وتكون اثنيْن وأربعين حرفاً بحروف غير مُستحسَنةٍ، ولا كثيرةٍ في لغة من تُرتضى عربيّته، ولا تُستَحسَن في قراءة القرآن، ولا في الشعر؛ وهي: الكاف التي بيْن الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء"[82]. فالفرق بين رأي سيبويه ورأي ابن جني في هذه المسألة ينحصر في أنّ ابن سنان قال:" الفاء التي كالباء"، بينما قال سيبويه:" الباء التي كالفاء". وفي ماعدا هذا يكون ابن سنان قد وافق سيبويه موافقة تامة في هذه المسألة.

وكذلك الأمر عند ابن جنّي، قال:" وقد تلحَق بعد ذلك ثمانية أحرف، وهي فروع غير مستحسَنة، ولا يؤخَذ بها في القرآن، ولا في الشعر، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة، غير متقبَّلة، وهي الكاف التي بيْن الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالميم "[83]. ويلحظ هنا أنّ كلام ابن جنّي على هذه المجموعة من الحروف يكاد يكون مُطابقاً لكلام سيبويه عليها، ولا غرابة في ذلك فإنّ أسس الدرس الصوتيّ عند ابن جنّي معظمُها مأخوذٌ عن سيبويه أصلاً "[84].

---

(5) ينظر: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، السيوطي، شرح وتعليق: محمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1986، 274/1.

(1) **الكتاب** 432/4.

(2) **سرّ صناعة الإعراب** 1/ 46.

(3) ينظر: **أسس الدرس الصوتيّ بيْن سيبويه وابن جنّي**، ص 394، 395.

وبعد أنْ فرغ ابنُ سنان من حديثه على هاتيْن المجموعتيْن من الحروف (المُستَحسَنة وغير المُستَحسَنة في قراءة القرآن والأشعار العربيّة) تكلّم على مخارج الأصوات التسعة والعشرين، قال:" ومخارِج هذه الحروف ستةَ عشرَ مَخْرَجاً: ثلاثة في الحلق فأوَّلها من أقصاه مَخْرَج الهمزة والألف والهاء، وهذا على ترتيب سيبويه. وزعم أبو الحسن الأخفش أنّ الهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها. ثم يليه من وسط الحلق مَخْرَج العين والحاء. ثم من فوق ذلك مع أول الفم مَخْرَج الغين والخاء. ثم من أقصى اللسان مَخْرَج القاف. ومن أسفل ذلك وأدنى إلى مقدم الفم مَخْرَج الكاف. ومن وسط اللسان بيْنه وبيْن الحنك الأعلى مَخْرَج الجيم والشين والياء. ومن أوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس مَخْرَج الضاد. ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه بيْنها وبيْن ما يليها من الحنك الأعلى مَخْرَج اللام. ومن طرف اللسان بيْنه وبيْن ما فوق الثنايا مَخْرَج النون. ومن مَخْرَج النون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان مَخْرَج الراء. وممّا بيْن طرف اللسان وأصول الثنايا مَخْرَج الطاء والتاء والدال. وممّا بيْن الثنايا وطرف اللسان مَخْرَج الصاد والزاي والسين. وممّا بيْن طرف اللسان وأطراف الثنايا مَخْرَج الظاء والثاء والذال. ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مَخْرَج الفاء. ومن بيْن الشفتيْن مَخْرَج الباء والميم والواو. ومن الخياشيم مَخْرَج النون الخفيفة"[(85)].

وجاء حديث ابن سنان عن مخارج الأصوات العربيّة موافقاً لما جاء عند سيبويه وابن جني، وإن كانت الموافقة في اللفظ والمعنى لما جاء عند ابن جنّي أكثر منها ممّا جاء عند سيبويه. وانحصر الفرق بينه وبيْن سيبويه في عرض هذه المسألة في تقديم أو تأخير بعض الألفاظ، أو حذف بعض الكلمات التي لا تؤثر في المعنى المراد. قال سيبويه:" والحروف العربية ستّةَ عشرَ مَخْرَجاً فللحلق منها ثلاثةٌ. فأقصاها مَخْرَجاً:

(4) سرّ الفصاحة، ص 19- 20.

الهمزة والهاء والألف.... ...، ومن باطن الشفة السُّفلى وأطراف الثنايا العُلا مَخْرَج الفاء. وممّا بيْن الشفتيْن مَخْرَج الباء، والميم، والواو. ومن الخياشيم مَخْرَج النون الخفيفة"[86].

ويُشار هنا إلى أنّ مخارج الأصوات العربيّة المذكورة في الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون هي خمسة عشر مخرجاً، وليست ستة عشر كما جاء في نسخة الكتاب المشار إليها. ذلك أنّ مخرج اللام قد اختلط بمخرج النون، وسقطت اللام من الكلام. ولم يُشر محقق الكتاب إلى هذه المسألة[87].

وقال ابن جنّي في المسألة ذاتها:" واعلم أنّ مخارج هذه الحروف ستةَ عشرَ، ثلاثة منها في الحلق، فأوّلها من أسفله وأقصاه مَخْرَج الهمزة، والألف، والهاء، هكذا يقول سيبويه. وزعم أبو الحسن أنَّ ترتيبها الهمزة، وذهب إلى أنَّ الهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها، والذي يدلُّ على فساد ذلك وصحّة قول سيبويه أنّك متى حرَّكتَ الألف اعتمدت بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل فقلبتها همزة، ولو كانت الهاء معها لقلبتها هاء، وهذا واضح غير خفيّ. ومن وسط الحلق مَخْرَج العين والحاء. .....، ومن الخياشيم مَخْرَج النون الخفيّة، ويقال الخفيفة؛ أي الساكنة. فذلك ستةَ عشرَ مَخْرَجا"[88].

فما جاء به ابن سنان في مسألة عَدَد المخارج وتوزيع الأصوات عليها لا يختلف عمّا جاء به ابن جنّي، بل إنّ ابن سنان أخذ النصّ عن ابن جنّي كما هو دون الإشارة إلى ذلك. وتصرّف في النّصّ بتقديم بعض الكلمات، وتأخير غيرها، وحذف كلمات لا يؤثّر في جوهر النّصّ. فقد استغنى عن آخر عبارة وردت في الموضوع

(1) **الكتاب** 4/ 433- 434.

(2) لمعرفة تفاصيل أخرى عن هذه المسألة ينظر: **أسس الدرس الصوتيّ بين سيبويه وابن جنّي**، ص347.

(3) **سرّ صناعة الإعراب** 1/ 46-48.

عند ابن جني، وهي قوله:" ويقال الخفيفة؛ أي الساكنة. فذلك ستةَ عشرَ مَخْرَجا". وأضاف ابن سنان اسم الأخفش، قال:" وزعم أبو الحسن الأخفش أنّ الهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها"، بينما اكتفى ابن جنّي بذكر كنيته(أبو الحسن)، قال:" وزعم أبو الحسن أنَّ ترتيبها الهمزة ". وقال ابن جنّي:" هكذا يقول سيبويه"، بينما قال ابن سنان:" هذا على ترتيب سيبويه".

ولم يُبيّن ابن سنان ولا عامّة علماء السلف معنى المخرج، لكنْ يُفهم من استعمالهم لهذا المصطلح أنّ المخرج نقطة من القناة الصوتيّة يتشكّل عندها الصوت اللغويّ. أمّا المحدثون فقد عرّفوا المخرج وهو عندهم النقطة التي تلتقي عندها أعضاء النطق عند إخراج الصوت. وهو موضع ينحبس عنده الهواء أو يضيق مجراه عند النطق بالصوت[89]. وهو مكان النطق[90]. وهو نقطة الانسداد أو التضييق التي يحدث عنها حبس الهواء بحيث ينتج الصوت[91].

ثم انتقل ابنُ سنان إلى ذِكْر صفات الأصوات، وجاء حديثُه عن صفات الأصوات مُطابقاً لِما جاء عند سيبويه وابنِ جنّي كذلك، قال:" ومن هذه الحروف المَجْهور والمَهْموس، ومعنى الجَهْر في الحرف أنّه أُشبِعَ الاعتماد في موضعه ومنع النفَس أنْ يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت. ومعنى الهَمْس فيه أنْ يضعف الاعتماد في الصوت حتى يجري معه النفَس "[92]. وهذا هو معنى الجَهْر عند سيبويه لفظاً ومعنى، قال سيبويه:" فالمَجْهورة: حرفٌ أُشبِع الاعتماد في موضعه، ومنع النفَس أنْ يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه، ويجري الصوت"[93]. وكذلك

(4) ينظر: **علم الأصوات اللغوية**، د. مناف مهدي الموسوي، عالم الكتب ، بيروت، لبنان، ط ا، 1998، ص41-42.

(5) **مناهج البحث في اللغة**، د. تمام حسّان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط2 ، 1986، ص84.

(6) **المصطلح الصوتيّ عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، د. عبد القادر مرعي، منشورات جامعة مؤتة، ط ا، 1993 ص48.

(1) **سرّ الفصاحة**، ص20.

(2) **الكتاب** 4/ 434.

هو معنى الحرف المَهْموس عنده قال:" وأمّا المَهْموس فحرفٌ أضعِفَ الاعتماد في موضعه، حتى جرى النفَسُ معه"[94]. وكذلك جاء الحديث عن الحرف المجهور والمهموس عند ابن جنّي، قال في بيان معنى الحرف المَجْهور:" فمعنى المَجْهور أنّه حرفٌ أُشبِع الاعتماد في موضعه، ومنع النفَس أنْ يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت"[95]. وعن المَهْموس قال:" وأمّا المَهْموس فَحَرف أُضْعِف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفَس[96]". والحديث عن إشباع الاعتماد مع الصوت المجهور، وضعفه مع الصوت المهموس يطول، وليس هذا محلّ بيانه وتفصيله[97]. وفي هذا يقول الدكتور تمّام حسّان:" يستعمل سيبويه طائفة من المصطلحات منها ما لا لبس فيه ... ومنها ما يعتوره اللبس ...، كالإشباع والاعتماد"[98].

أمّا الحروف المَهْموسة عند ابن سنان فهي عشرة، وهي ذاتُها التي عند سيبويه وابن جنّي، وجاء ترتيبها عنده كترتيبها عندهما تقريباً، قال:" والحروف المَهْموسة عشرة أحرف، وهي الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والسين، والصاد، والتاء، والشين، والثاء، والفاء، ويجمعها في اللفظ (ستشحثك خصفه) وجُمِعَتْ أيضاً: (سكتَ فحثَه شخص)، وما سوى هذه الحروف هو المَجْهور"[99].

قال سيبويه:" وأما المَهْموسة فالهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والسين، والتاء، والصاد، والثاء، والفاء. فذلك عشرة أحرف"[100]. وقال ابن جنّي عن هذه

(3) السابق والصفحة ذاتها.
(4) سر صناعة الإعراب 1/ 60.
(5) السابق والصفحة ذاتها.
(6) ينظر: أسس الدرس الصوتي بين سيبويه وابن جنّي، ص 382-386.
(7) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمّام حسّان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979، ص 60.
(8) سرّ الفصاحة، ص 20.
(9) الكتاب 4/ 434.

المجموعة من الحروف:" فالمَهْموسة عشرة أحرف وهي الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والصاد، والتاء، والسين، والثاء، والفاء، ويجمعها في اللفظ قولك ستشحثك خصفة"[101].

واستمرّ ابنُ سنان في حديثه عن تقسيم الأصوات العربيّة وصفاتها، فتكلّم على الحروف الشديدة والحروف الرّخوة، والحروف التي بيْن الرّخوة والشديدة. وجاء حديثه عن هذه المجموعات من الأصوات العربيّة موافقاً لِما جاء عند سيبويه وابن جنّي عنها. قال:" ومنها أيضاً الرّخو، والشديد، والذي بيْن الشديد والرّخو، فالشديد الحرف الذي يمنع الصوت أنْ يجري فيه، وهي ثمانية أحرف: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والدال، والتاء، والباء، ويجمعها في اللفظ (أجدك قطبت). والتي بيْن الشديد والرّخو ثمانية أحرف وهي: الألف، والعين، والراء، واللام، والياء، والنون، والميم، والواو، ويجمعها في اللفظ:(لم يروعنا). والرّخوة الحروف التي لا تمنع الصوت أنْ يجري فيها، وهي ما سوى هذيْن القسميْن المذكوريْن"[102]. ولعلّ أهم صفات الصوت الرّخو الليونة والضعف والاستمرار، وتنتج هذه الصفات من انحباس الهواء في مجراه انحباساً ناقصاً أثناء نطق الحرف الرّخو[103].

وجاء كلام سيبويه عن صفات هذه الأصوات على هذا النحو، قال:" ومن الحروف الشديد، وهو الذي يمنع الصوت أنْ يجرى فيه وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والدال، والباء. وذلك أنّك لو قُلتَ ألحج ثم مدَدْتَ صوتك لم يجرِ ذلك. ومنها الرّخوة وهي: الهاء، والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد،

(1) سرّ صناعة الإعراب 60/1.

(2) سرّ الفصاحة 20-21.

(3) مصطلحات(صفات الأصوات) ومفاهيمها عند جملة من علماء العربيّة منذ عهد الخليل، فيصل صفا و محمود خريسات، مجلّة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ع12، 2004، ص48.

والضاد، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، والفاء. وذلك إذا قُلتَ الطسّ وانقضّ، وأشباه ذلك أَجريتَ فيه الصوت إنْ شئت. وأمّا العين فبيْن الرّخوة والشديدة، تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء"[104].

وفي هذا يقول ابن جنّي:" وللحروف انقسام آخر إلى الشدة والرخاوة وما بينهما، فالشديدة ثمانية أحرف، وهي الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والدال، والتاء، والباء، ويجمعها في اللفظ (أجدت طبقك وأجدك طبقت). والحروف التي بيْن الشديدة والرخوة ثمانية أيضاً، وهي الألف، والعين، والياء، واللام، والنون، والراء، والميم، والواو، ويجمعُها في اللفظ (لم يرو عنا) وإن شئتَ قلت:(لم يروعنا)، وإنْ شئتَ قلتَ:(لم يرعونا)، وما سوى هذه الحروف، والتي قبلها هي الرّخوة. ومعنى الشديد أنّه الحرف الذي يمنع الصوت من أنْ يجري فيه، ألا ترى أنّك لو قلتَ: الحق والشط، ثم رُمتَ مدَّ صوتك في القاف، والطاء لكان ذلك ممتنعاً. والرّخو هو الذي يجري فيه الصوت ألا ترى أنّك تقول: المس، والرشّ، والشحّ، ونحو
ذلك، فتمدّ الصوت جارياً مع السين والشين والحاء"[105].

ثمّ تكلّم ابنُ سنان على الأصوات المُطبَقة والمُنفَتحة، وبيّن معنى الإطباق، وجاء حديثُه عن معنى الإطباق، والانفتاح، والحروف المُطبَقة، والحروف المُنفَتحة موافقاً لحديث سيبويه وابن جنّي عن هذه المسألة، قال:" ومنها أيضاً المُنطبَقة والمُنفَتحة، ومعنى الإطباق أنْ يَرفع المتلفّظ بهذه الحروف لسانه ينطبقُ بها الحنك

(4) الكتاب 4/ 434- 435.
(1) سرّ صناعة الإعراب 1/ 61

الأعلى[106] فينحصِر الصوت بيْن اللسان والحنك، وهي أربعة أحرف: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء. وما سواها من الحروف مفتوح غير مُنطَبِق"[107].

قال سيبويه:" ومنها المُطبَقة والمُنفَتحة. فأمّا المُطبَقة فالصاد، والضاد، والطاء، والظاء. والمُنفَتحة: كلُّ ما سوى ذلك من الحروف؛ لأنّك لا تُطبق لشيءٍ منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى. وهذه الحروف الأربعة إذا وضعْتَ لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعْتَ لسانَك فالصوتُ محصورٌ فيما بيْن اللسان والحنك إلى موضع الحروف"[108].

وقال ابن جنّي عن هذه المجموعة من الأصوات:" وللحروف انقسام آخر إلى الإطباق والانفتاح فالمُطبَقة أربعةٌ، وهي: الضاد، والطاء، والصاد، والظاء، وما سوى ذلك فمفتوحٌ غير مُطْبَق. والإطباق أنْ ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مُطبقاً له"[109] .

ومن المحدثين من استبدل مصطلح الإطباق بمصطلح آخر، ومن ذلك مثلاً ما قاله الدكتور أحمد مختار عمر عن هذه الظاهرة:" وبعضهم يسمّي ظاهرة الإطباق بظاهرة التحليق، وذلك لأنّ حركة اللسان التي تصاحبها مزدوجة إلى أعلى قليلاً، وإلى الخلف قليلاً"[110]. مشيراً بذلك إلى رأي دانيال جونز في معنى الإطباق. وسمّى

(2) هكذا وردت، والصواب ينطبق بها على الحنك.

(3) **سرّ الفصاحة**، ص21.

(4) **الكتاب** 4/ 436.

(5) **سرّ صناعة الإعراب** 1/ 61.

(6) **دراسة الصوت اللغوي**، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1976، ص104.

الدكتور تمّام حسّان الإطباق التغوير، قال:" والتغوير شوب الصوت ذي المخرج الذي خلف الغار إلى أن يُنطق في الغار، أو أقرب ما يكون إليه"[(111)].

ثمَّ تكلّم ابنُ سنان عن الاستعلاء، والانخفاض، والذلاقة معنى وحروفاً، وجاء حديثه عن هذه المصطلحات ومفاهيمها، والأصوات المنضوية تحتها موافقاً لِما جاء عند سابقيه. قال:" ومن الحروف أيضاً حروف الاستعلاء، وحروف الانخفاض. ومعنى الاستعلاء: أنْ تصعد في الحنك الأعلى، وهي سبعة أحرف: الحاء، والغين، والقاف، والضاد، والظاء، والصاد، والطاء. وما سوى ذلك من الحروف منخفِض. ومنها حروف الذلاقة، ومعنى الذلاقة أنْ يعتمد عليها بذَلْق اللسان، وهو طَرَفه، وذَلْقُ كلّ شيء حدّه. وهي ستة أحرف: اللام، والراء، والنون، والفاء، والباء، والميم. وما سواها من الحروف فهي المصمَتة"[(112)]. وفي هذا قال الخليل:" اعلم أنَّ الحروف الذُلْقَ والشَّفَوِيَّةَ ستَّة وهي: ر، ل، ن، ف، ب، م، وإنّما سُمّيَت هذه الحروف ذُلْقا؛ لأنَّ الذلاقة في المنطق إنّما هي بطَرَف أَسَلة اللَّسان والشفتيْن، وهما مَدْرَجتا هذه الأحرف الستة، منها ثلاثة ذليقة " ر ل ن "، تخرج من ذَلْق اللسان من طَرَف غار الفم، وثلاثة شفوية:" ف ب م "، مَخْرَجها من بين الشَّفَتيْن خاصة، لا تعمَلُ الشَّفتان في شَيء، من الحُرُوف الصَّحاح إلاَّ في هذه الأحرف الثلاثة فقط، ولا ينطلق اللَّسانُ إلا بالرَّاء واللّام والنون. وأمّا سائر الحروف فإنَّها ارتفعَتْ فوق ظهر اللَّسان من لَدُنْ باطِن الثنايا من عند مَخْرَج التاء إلى مَخْرَج الشين بيْن الغارِ الأعلَى وبيْن ظَهْر اللَّسان، ليس للَّسان فيهِنَّ عَمَلُ أكثر من تحريك الطبقتيْن بهنَّ، ولم ينحرفْنَ عن ظهر اللَّسان انحراف الرَّاء واللّام والنَّون"[(113)].

([7]) **مناهج البحث في اللغة**، د. تمّام حسّان، دار الثقافة، المغرب،ط2، 1974، ص84.

([1]) **سرّ الفصاحة**، ص21.

([2]) **العين**، الخليل بن أحمد، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط1، 2003م، 37/1.

وقال المبرّد في الموضوع ذاته:" وهي حروف الاستعلاء، وهي سبعة أحرف: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف، والخاء، والعين؛ وذلك أنّها حروفٌ اتصلتْ من اللسان بالحنك الأعلى"[114].

قال ابنُ جنّي:" ومنها حروف الذلاقة، وهي ستة: اللام، والراء، والنون، والفاء، والباء، والميم؛ لأنَّه يُعتَمد عليها بذَلْق اللسان، وهو صدره وطرفه. ومنها الحروف المُصمَتة، وهي باقي الحروف. وفي هذه الحروف الستة سرٌّ طريف ينتفع به في اللغة، وذلك أنَّك متى رأيت اسماً رباعياً أو خماسياً غير ذي زوائد فلا بدَّ فيه من حرف من هذه الستة أو حرفيْن، وربّما كان فيه ثلاثة، وذلك نحو جعفر ففيه الفاء والراء، وقعضب فيه الباء، وسَلْهَب فيه اللام والباء، وسَفَرْجَل فيه الفاء والراء واللام، وفرزدق فيه الفاء والراء، وهَمَرْجَل فيه الميم والراء واللام، وقِرْطَعْب فيه الراء والباء، فهكذا عامّة هذا الباب"[115] وقال:" وللحروف انقسام آخر إلى الاستعلاء والانخفاض، فالمُستَعلية سبعة، وهي: الخاء والغيْن والقاف والضاد والطاء والصاد والظاء، وما عدا هذه الحروف فمُنخفِض. ومعنى الاستعلاء أنْ تتصعّد في الحنك الأعلى، فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق وقد ذكرناها، وأمّا الخاء والغيْن والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها"[116].

وختم ابنُ سنان هذا الفصل بالإشارة إلى أنَّ الحروف تُقسَم إلى صحيح ومعتلّ، وأصليٍّ وزائد، وساكن ومتحرّك. واعتذرَ عن التفصيل في هذه المسائل؛ لأنَّ التفصيل فيها يؤدّي إلى إطالة كتابه هذا؛ ولأنّ التلميح إليها يكفي عن التصريح فيها على حدّ رأيه. قال:" وللحروف أيضاً انقسام إلى الصحة والاعتلال، والزيادة والأصل، والسكون

(3) **المقتضب**، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ، د.ط، د.ت ،3/46.

(4) **سرّ صناعة الإعراب** 1/64.

(5) **السابق** 1/62.

والحركة، وغير ذلك ممّا أكثر علقته بالنحو، ولو ذكرناه في هذا الكتاب أطلناه. وعدلنا عن الغرض في تقريبه. وإنّما أردنا ذكْر مالا يَستغنى عنه طالبُ معرفة الفصاحة التي لها يَقصد وإليها ينحو. فأمّا ما سوى ذلك فاللمحة تقنع منه، واللمعة تغنى فيه. وفيما أردناه من أقسام الحروف وأحكامها في هذا الفصل مُقنع ولا يَليق به الزيادة عليه والإسهاب؛ لأنّه كالطريق الذي يجتاز فيه إلى مُرادنا، ونتوصّل بسلوكه إلى مقصدنا، فاللّبْث به غير واجب، والرَّيْث فيه غير محمود"[117] .

ومثل هذا تماماً جاءت عبارات ابن جنّي في ما يخصُّ هذه المسائل، قال:" وللحروف قسمة أخرى إلى الصحة والاعتلال .... وللحروف قسمة أخرى إلى السكون والحركة ..... وللحروف قسمة أخرى إلى الأصل والزيادة....." [118].

فصل في الكلام

بعد أنْ فرغ ابن سنان من الحديث عن صفات الأصوات، أخذ يتكلّم عن معنى الكلام ضمن الفصل الذي سمّاه " فصلٌ في الكلام "، واشتمل هذا الفصل على مسائل صوتيّة وأخرى صرفيّة. والتزاماً بعنوان البحث، فإنّ الباحث لن يتوقّف إلا عند المسائل الصوتيّة. ومنها قول ابن سنان:" والكلام عندنا على ما انتظم من هذه الحروف التي ذكرناها أو غيرها على ما بيّناه من أنّنا لا نذكر إلا حروف اللغة العربية دون غيرها من اللغات. وحدُّه ما انتظم من حرفيْن فصاعداً من الحروف المعقولة، إذا وقع ممّن تصحّ منه أو من قبيله الإفادة"[119]. ووضَّحَ المقصود بـ(الانتظام والحروف المعقولة). وفصّلَ القول في ذلك[120]، وليس هذا محلّ بيانه.

(1) سرّ الفصاحة، ص21.
(2) سرّ صناعة الإعراب1/62
(3) سرّ الفصاحة، ص23.
(4) ينظر: السابق، ص23.

وأضاف ابن سنان في الموضوع ذاته:" وكذلك النطق بحرف واحد متعذّر غير مُمكن، إذ لابدَّ من الابتداء بمُتَحَرِّك والوقوف على ساكن، وما يمكن ذلك في أقل من حرفيْن، الأول منهما مُتَحَرِّك والثاني ساكن، وهو الذي يسمّيه العروضيون سبباً خفيفاً. وبهذا أجاب أصحابنا من ألزمهم على هذا الحد الذي ذكرناه أنْ يكون: قِ و عِ في الأمر ليس بكلام؛ لأنّه حرف واحد. ... فعاد الأمر إلى أنَّ الحرف الواحد لا يفيد. وإذا كنا قد بيّنا التسمح فيما ذكرناه فوجه العذر فيه أنّه لو أمكن فرضاً وتقديراً أنْ يُنطق بحرف واحد لم يكن كلاماً، وإنْ كان الصحيح أنَّ ذاك غير مُمكن لما بيّناه"[(121)].

ويشار هنا إلى أنّ كلام ابن سنان السابق غير دقيق؛ ذلك أنّ قوله:" وكذلك النطق بحرف واحد متعذّر غير مُمكن". فهذا الكلام على إطلاقه غير صحيح، فالنطق بالحركة القصيرة أو الطويلة أمر ممكنٌ وسهل. لكنّ ابن سنان يقصد بالحرف هنا الصامت دون الحركة، ويتّضح هذا من قوله:" إذ لابدّ من الابتداء بمُتَحَرِّك والوقوف على ساكن". وبهذا فإنّ فهمه لمعنى الحرف ليس دقيقاً، فالأصل أنْ تكون كلمة الحرف تعني الصوت (الصامت أو الحركة أو شبه الحركة)؛ أي إنّ المقابل لكلمة الحرف هو الفونيم. والفونيم يكون حركة مثلما يكون صامتاً.

وكذلك الأمر بالنسبة لحُكْمِه على صيغة الأمر من الفعل اللفيف المفروق بأنّها ليست كلاماً باعتبارها لا تتكوّن من صامتيْن تفصل بينهما حركة كما يرى، فذلك غير دقيق أيضاً. قال:" يكون: قِ و عِ في الأمر ليس بكلام؛ لأنّه حرف واحد". فالمنطوق هنا صامت وحركة، ومثلُ هذا في العربيّة كثير ممّا يُعدُّ كلاماً. فكثير من حروف المعاني تتكوّن من صامت وحركة، ومن ذلك الواو واللام والفاء والباء والكاف والسين

(5) السابق والصفحة ذاتها.

والتاء، فجميع هذه الأدوات تتكوّن من صامت تليه حركة. ومثل ذلك كثير من ضمائر الخطاب وضمائر الغيبة التي تتكوّن من صامت تليه حركة، ومن ذلك كاف المخاطب والمخاطبة، وتاء المتكلّم والمخاطب والمخاطبة، وهاء الغائب والغائبة. بل إنّ فهْمَ ابن سنان لحدّ الكلمة أصلاً غير دقيق، فلا يُشترط في الكلمة أنْ تتكوّن من حرفيْن فصاعداً، فقد تكون الكلمة من صامت وحركة، كما بيّنت قبل قليل، وقد تكون من صامت واحد كما في تاء التأنيث الساكنة، ونون التوكيد الخفيفة، وهاء السكت.

ولعلّه من المناسب – قبل أنْ أختم هذا البحث – أنْ أقف عند رأي ابن سنان في ما قاله عن الأفكار الصوتيّة التي قدّمها في هذا الكتاب، وأنّه عرفَ كلّ ما قدّمه من تلقاء نفسه، دون أنْ يأخذ عن غيره شيئاً ممّا أورده في كتابه. قال:" ...، وقد ذكرتُ فيه ما يقنع طالب هذا العلم، وشرحتُ من حال اللفظة بانفرادها، وما يحسن فيها ويقبح، ما اعتمدتُ في تلخيصه وإيضاحه، على أنّني لم أرجع فيه إلى كتاب مؤلَّف ولا قول يروى، ولا وجدتُ ما ذكرته مجموعاً في مكان، وإنّما عرفتُه بالدربة، وتأمّل أشعار الناس، وما نبّه أهل العلم في أثباتها؛ ولهذا لستُ أدّعي السلامة من الخلل، ولا العصمة من الزلل، وأعترف بالتقصير، وأسأل من ينظر في كتابي هذا بسط عذري، والصفح عمّا لعلّه يثيره عليَّ؛ فإنّي سلكتُ فيه مسلكاً صعباً، وألّفتُ منه تأليفاً مقتضباً، يجب على المنصف الإعراض عمّا يجدني أشير إلى التجاوز عنه والتغمّد له"[122].

وأجد نفسي مضطراً إلى القول إنّ كلام ابن سنان السابق ليس صحيحاً، وما ذُكِر في الصفحات السابقة يؤكّد هذا، وينفي ما قاله ابن سنان، فمعظم الأفكار الصوتيّة التي ذكرها ابن سنان ممّا ورَدَ في هذا البحث – إنْ لم يكن جميعه– مأخوذ عن سيبويه أو ابن جنّي، من غير إشارة إلى ذلك من ابن سنان في أغلب الأحيان. وقد

(1) سرّ الفصاحة، ص 83. يقال: غمده وتغمده ستر ما كان منه.

أُشيرَ إلى ذلك في مواطن مختلفة من هذا البحث. فصحيحٌ أنّ الإنسان غير معصوم من الخطأ، وعمله لا يخلو من التقصير أو النقص، لكن ليس له أنْ يأخذ فِكْر غيره، دون أنْ يشيرَ إلى ذلك، وينسبه إلى نفسه، بل إنّ ابن سنان يدّعي أنّه لم يأخذ عن أحدٍ سبقه.

وأشير أيضاً إلى ما قاله ابن سنان في بداية كتابه أثناء الحديث عن الغاية من تأليف هذا الكتاب، من أنّ كتابه من أفضل الكتب في موضوعه، قال:" ... فإذا أعان الله تعالى ويسّر تمام كتابنا هذا كان مفرداً بغير نظير من الكتب في معناه"[123]. وقال أيضاً في الموضوع ذاته:" وذلك أنّ المتكلّمين، وإنْ صنّفوا في الأصوات وأحكامها وحقيقة الكلام ما هو، فلم يُبيّنوا مخارج الحروف، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها، ومهموسها، وشديدها، ورخوها"[124]. أما وقد قرأتُ ما يتّصل بالجوانب الصوتيّة في هذا الكتاب، فإنّني أقول إنّ ما جاء فيه من فِكْر صوتيّ لا يصدق عليه ما قاله صاحبه من أنّه لا نظير له، لكنني آمل أنْ يكون الكتاب بمجموعه "مفرداً بغير نظير من الكتب"، كما وصفه مؤلّفه. أمّا أنّ الذين سبقوه لم يبيّنوا مخارج الحروف، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها، ومهموسها، وشديدها، ورخوها، فهذا الكلام ينقضه ما ورد في متن هذا البحث من إثبات أنّ معظم الأفكار الصوتيّة منتزعة من مؤلّفات الذين سبقوا ابن سنان، وأخصُّ بالذكر سيبويه وابن جنّي.

قال ابن الأثير في وصف هذا الكتاب(سر الفصاحة):" وكتاب سرّ الفصاحة وإن نُبّهَ فيه على نكت منيرة، فإنّه قد أكثر ممّا قلَّ به مقدار كتابه، من ذِكْرِ الأصوات

(1) سرّ الفصاحة، ص 4.
(2) السابق والصفحة ذاتها.

والحروف والكلام عليها، ومن الكلام على اللفظة المفردة وصفاتها ممّا لا حاجة إلى أكثره، ومن الكلام في مواضع شَذَّ عنه الصواب فيها"[(125)] .

خاتمة

يتبيّن ممّا سبق عَرْضه أنّ ابن سنان أخذَ معظم أفكاره الصوتيّة عن غيره، دون أنْ يشير إلى ذلك، فهو لم يذكر اسم سيبويه، أو ما يشير إليه، ولا يختلف الأمر بالنسبة لابن جنّي، فقد أخذ عنه معظم الأفكار الصوتية، من غير إشارة إلى ذلك. وقد ذكر سيبويه مرّتيْن، في المرة الأولى قال:" وفي كتاب سيبويه"، وفي المرّة الثانية ذكر اسمه نقلاً عن ابن جني، قال:" وهذا على ترتيب سيبويه". وذكر اسمه مرّتيْن أخريين في كتابه، ولكن ليس في أثناء حديثه عن المسائل الصوتيّة. أمّا ابن جنّي فقد ذكره ابن سنان في هذا الكتاب خمس مرات، لم تكن من بينهنّ مرّة واحدة في المجال الصوتيّ الذي اعتمد عليه ابن سنان فيه، إنْ لم يكن أخذه عنه بكامله.

1. قائمة المراجع والمصادر

([3]) **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي و بدوي طبانة، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، د.ت، د.ط.

- **أسس الدرس الصوتيّ بيْن سيبويه وابن جني، د. محمود خريسات، مجلّة كليّة الدراسات الإسلاميّة والعربيّة، دبي، ع34، 2007م.**
- **الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م.**
- **الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط10، 1982م.**
- تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، بيروت – لبنان، 2007م.
- جمهرة اللغة، ابن دُرَيْد، تحقيق: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، 1987م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الشؤون الثقافية، ط1، 199م.
- دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1976م.
- سر صناعة الإعراب، ابن جنّي تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993م.
- سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، 1969م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ط، 1982م.
- **الصحاح في اللغة، الجوهري،** دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1979م.
- **علم الأصوات اللغويّة، د. مناف مهدي الموسوي، عالم الكتب، بيروت، لبنان،ط ا، 1998م.**
- العين، الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، نسخة مصورة عن طبعة دار الرشيد،1982م.
- **فهرس شعراء الموسوعة الشعري، المكتبة الشاملة (نسخة الكترونيّة)**
- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، د.ت.

- **كتاب سرّ الفصاحة لابن سنان الخفاجي، دراسة وتحليل، د.عبد الرزاق أبو زيد زايد، مكتبة الأنجلو المصريّة، 1976م.**
- **الكلّيّات، الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992م.**
- **لسان العرب،** ابن منظور ، **دار صادر، بيروت– لبنان.**
- **اللغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمّام حسّان، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط2، 1979م.**
- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي و بدوي طبانة، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، د.ت، د.ط.**
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان.
- **المخصّص، ابن سيده، تحقيق لجنة إحياء التراث العربيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت.**
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرح وتعليق: محمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، 1986.**
- **المصطلح الصوتيّ عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، د.عبد القادر مرعي، منشورات جامعة مؤتة، ط1، 1993.**
- مصطلحات(صفات الأصوات) ومفاهيمها عند جملة من علماء العربيّة منذ عهد الخليل، فيصل صفا، ومحمود خريسات، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة – الجزائر، ع12، 2004.
- **المقتضب،**المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
- مناهج البحث في اللغة، د. تمّام حسّان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1974.